

■ ٣٠ يونيو ٢٠٠١ ■

رئيس مجلس الشعب:

نحتاج إلى تعديل تشريعي لخدمة حسم قضايا الطعون

كتب - شريف العبد:

أكد الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن قضية الطعون أصبحت تحتاج إلى تعديل تشريعي عاجل للتوصل إلى استقرار المراكز القانونية وسرعة حسم القضايا الخاصة بالطعون فى قرارات التشريع.

وقال إن قضايا الطعون تمر بأربع مراحل ابتداء من وقف التنفيذ والظعن أمام محكمة القضاء الإدارى ثم الظعن أمام المحكمة الإدارية العليا وانتهاء بمرحلة الاحالة لهيئة المفوضية.

وأضاف أن هذه المراحل المتعددة تستغرق وقتا طويلا يؤدي إلى امتزاز استقرار الأوضاع القانونية كما يتطلب وضع نظام يضمن استقرار هذه المراكز وسرعة حسم النزاعات الناشئة حولها حتى لا تحدث هذه البلبلة مرة أخرى.

وأكد الدكتور سرور أن المجلس حريص تماما على احترام سيادة القانون والاعتداد بالأراء القانونية



فتحى سرور

لمحكمة النقض.

وصرح المستشار محمد موسى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب - بأن تقارير اللجنة عن الطعون والخاصة بالنواب الثلاثة رامي لكح وفوزى السيد وأبو حجي سوف تكون جاهزة مع بداية الدورة البرلمانية القادمة.

وأضاف رئيس اللجنة التشريعية أن اللجنة تحتوم قرارات محكمة النقض وتأخذ بها فى الأغلب الأعم باعتبارها تمثل أعلى جهاز قضائى فى البلاد وقراراتها دائما تكون محل احترام من جانب مجلس الشعب